

١,٩٤ مليون دينار كلفة العقد.. مجلس المناقصات ردا على النائب العشري:

التعاقد المباشر مع شركة استشارات قانونية جاء وفقا للقانون

كتب: وليد دياب

أكد مجلس المناقصات والمزايدات أن الأنظمة والقوانين المعمول بها في مملكة البحرين لا تفرق في معايير أهلية قبول الطلبات للاشتراك في المناقصات الحكومية فيما بين مختلف القطاعات، وذلك لضمان وحدة الأسس والمعايير في شأن مشاركة الموردين والمقاولين، وبما يتوافق مع أهداف قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية ولائحته التنفيذية.

وأوضح المجلس في سياق رده على السؤال المقدم من النائب د. هشام أحمد العشري، أنه يجب أن يكون العطاء المقدم من المورد أو المقاول مؤهلاً للقبول وذلك باستيفاء شروط وثائق المناقصة والمستندات المطلوبة، كما يجب أن يتوافر لدى المورد أو المقاول المشارك في المناقصة ما يلزم من المؤهلات، والكفاءة المهنية والتقنية، والموارد المالية، والمعدات، والمقدرة الإدارية والفنية لإنجاز العقد،

واستيفاء كافة المتطلبات، وللغرض المطلوبة من أجله ومن كون الأسعار مناسبة لأسعار السوق من واقع ما يتم الحصول عليه من عروض. وأوضح مجلس المناقصات في رده على استفسار النائب على أحد التعاقدات مع شركة للاستشارات القانونية، أنه تم توفير الخدمات المذكورة بأسلوب التعاقد المباشر وفقاً لأحكام القانون والتي تقرر التعاقد المباشر عند توافر حالات محددة المذكورة في القانون، مضيفاً أن هذا التعاقد تم الموافقة عليه في عام ٢٠٢١ وما يشار إليه من أن هذا التعاقد تم في ٢٠٢٤ فإن هذا التاريخ هو تاريخ إصدار أمر تغيير للتعاقد السابق الذي تم في ٢٠٢١.

وأضاف المجلس أن الخدمات المطلوب تقديمها عبر هذا التعاقد في تقديم خدمات استشارات قانونية بقيمة تقديرية تبلغ مليوناً



○ هشام العشري.

٥٠٠ ألف دينار، لتمثيل هيئة الكهرباء والماء في قضية نزاع مقدمة من شركة مقاضية للهيئة في غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وأنه في تاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢١ تقدمت بإصدارها الأمر للتغيير الأول داخلياً بقيمة ٢٢٥ ألف دينار، كون الزيادة لا تتجاوز ١٥٪ من قيمة العقد المبرم مع الشركة لتغطية تكلفة الاستشارات القانونية الإضافية المرتبطة

الشركة المقاضية للهيئة والتي تصل قيمتها إلى ١١ مليوناً و٤٤٠ ألف دينار، حيث أسندت هيئة الكهرباء والماء في خطابها إلى مجلس المناقصات والمزايدات إلى طلب التعاقد المباشر مع الشركة بسبب خبرتها الطويلة في مجال المنازعات على المستوى الخارجي والمحلي بما فيها استشارات قانونية سابقة لهيئة الكهرباء والماء.

وتابع المجلس أنه في تاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٢١ صدرت موافقة المجلس على التعاقد المباشر مع الشركة المذكورة بتكلفة مليون و٥٠٠ ألف دينار، وفي تاريخ ١٣ مايو ٢٠٢٤ تقدمت هيئة الكهرباء إلى المجلس بخطاب يفيد فيه إصدارها الأمر للتغيير الأول داخلياً بقيمة ٢٢٥ ألف دينار، كون الزيادة لا تتجاوز ١٥٪ من قيمة العقد المبرم مع الشركة لتغطية تكلفة الاستشارات القانونية الإضافية المرتبطة

بتسوية النزاع بين الهيئة وبين الشركة المقاضية وذلك لعدم توافر المعلومات الكافية عن سير النزاع لدى الشركة في بداية الأمر وعدم جدوى إسناد هذه الخدمات الاستشارية إلى شركة أخرى ولتفادي تكاليف إضافية عالية، نظراً إلى إطالة مسار القضية وأمدتها، فأصبحت قيمة العقد مليوناً و٧٢٥ ألف دينار.

وأفاد المجلس بأن هيئة الكهرباء والماء طلبت من المجلس في ذات الخطاب السابق إصدار أمر بتغيير شأن بقيمة ٢١٥ ألف دينار بسبب تغطية الأعمال الإضافية لإنهاء إجراءات التسوية النهائية مع الشركة المقاضية تفادياً للتكاليف الباهظة لعملية التحكيم، وفي تاريخ ٢٩ مايو ٢٠٢٤ صدرت موافقة مجلس المناقصات على إصدار الأمر التغيير الثاني المطلوب لتصبح التكلفة الإجمالية للعقد مليوناً و٩٤٠ ألف دينار.

الأمن والأمان في مملكة البحرين خلال الأعياد الوطنية

بقلم: محمد سعد المران

حي الفريق أول وعدنا ووفقه حبه بجنده وحيه بكل أركانه راشد سهر عالشعب وحطه بكفه ومن بعد كفه حطه بوسط أعيناته معالي وزير الداخلية الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، حفظك الله ورايك نشكركم جزيل الشكر، معالي الوزير، على جهودكم المتميزة.

لقد مرت الأعياد الوطنية في مملكة البحرين من دون حدوث أي حوادث تذكر، ومازالت هذه الحالة مستمرة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤. إن الانسيابية في الشوارع في جميع مناطق البحرين تعكس فعالية الاستراتيجيات الأمنية والجهود المخلصة من رجال الأمن البواسل.

وتعتبر الأعياد الوطنية مناسبة للاحتفال والفرح، ورغم كثافة الأنشطة فقد شهدت البحرين هدوءاً ملحوظاً. ويعود الفضل في ذلك إلى التخطيط الدقيق والتنسيق بين الجهات الأمنية المختلفة، ما أسهم في ضمان سلامة المواطنين والمقيمين.

إن الانسيابية المرورية تعكس التنظيم العالي والوعي المجتمعي بأهمية الالتزام بالقوانين والأنظمة. كما أن الشعور بالأمان الذي يرافق الأفراد في كل زاوية من المملكة يعكس الثقة الكبيرة في الأجهزة الأمنية وقدرتها على حماية المجتمع.

إن الأمن والأمان ليسا مجرد غياب الحوادث، بل هما شعور عام يعزز من روح المواطنة والانتماء. وتظل البحرين، بفضل الله ثم بفضل جهود رجال الأمن، نموذجاً يحتذى به في الحفاظ على السلم والأمان.

المالية:

٢٨ اتفاقية مبرمة لتشجيع وحماية الاستثمار البحريني مع العديد من الدول

كتبت: أمل الحامد

أوصت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى بالموافقة من حيث المبدأ على مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية لتشجيع وحماية الاستثمار، والذي سيتم مناقشته في جلسة الأحد القادم. وأوضحت وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن مملكة البحرين أبرمت هذه الاتفاقية في إطار السعي لتعزيز العلاقات مع دول العالم في المجالات المالية والاقتصادية، وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، مشيرة إلى أن مملكة البحرين أبرمت - لغاية الآن - ٢٨ اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع العديد من الدول ومنها: جمهورية الصين الشعبية، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وروسيا، وسنغافورة، وألمانيا. وأكدت الوزارة اتفاقها مع ما جاء في المشروع بقانون، وأنها توصي بالموافقة عليه، لما تهدف إليه هذه الاتفاقية من جعل مملكة البحرين الخيار الأمثل لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة من أجل خلق الفرص الواعدة للمواطنين، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.



«الداخلية» تنظم طابور شرطة البحرين في الشمالية بمناسبة الأعياد الوطنية

محافظة الشمالية بمستوى الطابور وما شهده من فقرات متنوعة نالت إعجاب الحضور من المواطنين والمقيمين، مشيراً إلى أن تنظيم هذه الفعاليات الوطنية يهدف لتعزيز التماسك المجتمعية والانتماء الوطني، والتي تشمل مضامين وطنية في التأييد والولاء لهذا الوطن العطاء بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم،

بمناسبة احتفالات مملكة البحرين بأعيادها الوطنية، وعيد الجلوس الخامس والعشرين لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وما يصاحبها من مناسبات وطنية، ووزارة الداخلية تنظم طابور شرطة البحرين على ساحل أبوصبح في المحافظة الشمالية، بحضور المحافظ علي عبدالحسين العصفور. ويهتف بهذه المناسبة أشاد

أصيل، وسط حضور متميز وجمع من المواطنين والمقيمين، الذين عبروا عن إخلاصهم وولائهم لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وعن تقديرهم وامتنانهم للجهود المبذولة من شرطة البحرين للحفاظ على أمن الوطن وحماية الأرواح والممتلكات، معربين عن إعجابهم بمستوى الطابور المتميز، وما له من أهمية في تعزيز روح المواطنة والولاء لدى الجميع.

ومتابعة الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مثنياً على التعاون والتنسيق القائم بين المحافظة ومختلف الإدارات الأمنية في إقامة هذه الفعالية المتميزة. وتضمن طابور شرطة البحرين عرضاً مميزاً، قدمه حرس الشرف والفرقة الموسيقية للشرطة التي قدمت مقطوعات موسيقية ذات طابع وطني

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ



الإثنين المقبل.. الاستماع لمرافعة دفاع أسويوي قتل زميل السكن

حضر إليه شقيقه وطلب منه مغادرة السكن وتوجهوا إلى الخارج عدة ساعات قبل أن يعودوا إلى السكن فدخل المتهم غرفة المجني عليه وكان برفقته آخرين وسألهم من سب والدته وشقيقه فرد عليه المجني عليه بأنه من قام بسبها.

فتوجه المتهم إلى مطبخ السكن ووضع سكيناً في جيبه وتوجه إلى غرفة المجني عليه مجدداً وكرر السؤال، وتشاجر مع المجني عليه وحاول زملاء السكن فض الاشتباك إلا أن المتهم كان أسرع بعد أن أخرج السكين موجهاً طعنة إلى صدر المجني عليه الذي طلب من زملائه الإمساك بالمتهم بسبب ضربه بسكين من دون أن يعلم أنها آخر كلماته قبل بسقوط قتيلاً، حيث اعترف المتهم في تحقيقات النيابة بالواقعة قائلاً إنه شرب المسكرات وقتل المجني عليه بسبب سبه والدته وشقيقه وخرج بعدها من المنزل في الشارع من دون أن يعرف وجهته حتى إلقاء القبض عليه.

إصابات بليغة لشابين تدهورت سيارتهما في مدينة حمد



وبعدها فتحت الجهات الرسمية التحقيق لمعرفة أسباب الحادث.

تواصل المحكمة الكبرى الجنائية نظر قضية أسويوي قتل زميله في العمل طعناً بسبب خلافات بينهما حيث من المقرر أن تستمع المحكمة لدفاع المتهم يوم الإثنين المقبل، حيث تعود علاقة المجني عليه والمتهم منذ أكثر من عشر سنوات حيث عملاً سوياً في عدة دول عربية وحضراً إلى البحرين منذ عدة سنوات للعمل وكان المجني عليه يسكن مع شقيق المتهم في سكن عمال رفقة آخرين، حيث نشب خلاف بين شقيق المتهم الأكبر والمجني عليه بسبب سيارة، وتشاجر وسب المجني عليه والدته وشقيقه المتهم الذي لم يكن موجوداً وقت المشاجرة وكان يتناول المسكرات، وعاد المتهم إلى السكن وقال له أحد العمال إن شقيقه تشاجر مع المجني عليه وأن الأخير سب والدته وشقيقتهما، فغضب المتهم بسبب تعرض شقيقه الأكبر لسباب، وقبل دخول السكن

عملية احتيال تنتهي بـ«مخالصة» وهمية إلى السجن ٣ سنوات

ثبت عبر مخاطبة شركة «بنفت»، فيما يتعلق بتحويل الأموال من المجني عليه إلى المتهم أن المستفيد من عمليات الدفع هي المتهم. فأسندت النيابة العامة إلى المتهم أنها ارتكبت تزويراً في سجل إلكتروني رسمي، هو رصيد دفع خدمات الدعاوى القضائية المنسوب صدوره إلى وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وذلك بطرق الاصطناع وتحريف الحقيقة بنية استغلاله كمحرر صحيح. كما استعملت المحرر المزور فيما زُورت من أجله بأن قدمته إلى المجني عليه مع علمها بتزويره، واختلست المبالغ النقدية المملوكة للمجني عليه، والمسلمة لها على سبيل الوكالة، وذلك إضراراً بصاحب الحق.

العاملين لديه في الشركة. وبعدها تسلمت المبلغ النقدي أرسلت إليه رصديين عبر تطبيق «اتساب»، وحكمن من المحكمة، وأخبرته بأن المشكلة قد تم حلها إلا أن المجني عليه اكتشف فيما بعد أن تلك الأرضدة والأحكام غير صحيحة ومزورة، فتواصل مع المتهمه وأقرت المتهمه بأنها لا تعمل محامية، وإنما على معرفة بالمحامين فقط. وشهد مسؤول في قسم تطوير القنوات الإلكترونية في هيئة المعلومات الحكومية بأنه بعد الاطلاع على رقم معاملات دفع الأرضدة تبين وجود معاملة لذات رقم الرصيد ولكن بتفاصيل مختلفة، ومن خلال تحقيقات النيابة العامة



محامية ويمكنها حل مشكلته، فسلمها مبلغ ٦١٠ دنانير عن طريق إرسال جزء من المبلغ عبر تطبيق «بنفت»، والجزء الآخر نقداً، على أن تقوم بحل كل المشكلات المترتبة على

قادت عملية احتيال نفذتها متهمه عربية الجنسية إلى السجن ٣ سنوات بعد أن استولت على مبالغ مالية من صاحب شركة تذاكر طيران عليه غرامات تتعلق بتصاريح بعض العمال في مكتبه على أن تقوم بسدادها وتسوية الأمر، إلا أنها استولت على الأموال لنفسها، فحكمت المحكمة الكبرى الجنائية بمعاقبتها بالسجن ٣ سنوات وتخريمها مبلغ ١٠٠٠ دينار وإبعادها نهائياً عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة ومصادرة المحرر المزور، فيما أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية العقوبة.

كان المجني عليه قد قدم بلاغاً يفيد بأنه يمتلك شركة متخصصة في إدارة التأشيرات

جس وإبعاد ١٠ بنغاليين لممارستهم الصيد في منطقة محمية

بواسطة المصائد البحرية (القراير) حيث تم ضبطهم وبحوزتهم كمية تقدر بـ (٨٥٠) كيلوجراماً من سرطان البحر (القيقب). وقد باشرت النيابة العامة التحقيقات فور ورودها، وأمرت بضيء واحضار المتهمين، وتم استجواب المتهمين بعد ضبطهم ومواجهتهم بالمضبوطات، وأمرت النيابة العامة بحبسهم احتياطياً على ذمة التحقيق، وبيع الكمية المضبوطة بالمزاد العلني وإيداع حبسيلة بيع المصيد، وتم إحالتهم إلى المحكمة الصغرى الجنائية التي أصدرت حكمها المتقدماً.

صرح رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة بأن المحكمة الصغرى الجنائية السادسة أصدرت حكمها في واقعة صيد تجاري في منطقة محمية، بحبس عشرة متهمين يحملون الجنسية البنغالية مدة عشرة أيام وإبعادهم نهائياً بعد تنفيذ العقوبة، وأمرت بمصادرة مبلغ المصيد. وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغات من قيادة خفر السواحل متضمنة ضبط عشرة متهمين لقيامهم بالصيد بكميات تجارية في منطقة بحرية محمية، وذلك

